

Access

حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا * العدد 22 * ربيع 2013

نتاغاندا يمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية خطوة إلى الأمام، لكن ما زال الطريق طويلاً

ثيو بوتروشي، ريدريس

بوسكو نتاغاندا هو قائد متمرد ساء السمعة صار فيما بعد جنرالاً في الجيش الكونغولي. وفي خضم العدائيات المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية استسلم بنفسه طوعاً للسفارة الأمريكية في كينغالي في مارس 2013 والتي حولته من ثم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد شكّل مثوله لأول مرة أمام المحكمة في 26 مارس 2013 في لاهاي خطوة هامة. وزُعم أن العديد من الضحايا عانوا نتيجة أوامره من انتهاكات واسعة النطاق على مدى السنوات العشر الماضية. وما يزال هناك الكثير الذي يجب عمله لهؤلاء الضحايا ولآخرين عديدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليحصلوا على العدالة وجبر الضرر.

ومع تحديد يوم 22 سبتمبر 2013 كتاريخ لجلسة تأكيد التهم فإن عملية طويلة ستبدأ في المحكمة الجنائية الدولية؛ وقد تم للتو تحديد طرائق مشاركة الضحايا في هذا الطور؛ وقد ظل هناك سلفاً قلق أساسي يتعلق بالإطار المحتمل للتهم. وكان نتاغاندا مطلوباً بموجب مذكرتي اعتقال اصدرتهما المحكمة الجنائية الدولية، أولاهما صدرت في أغسطس 2006، في جريمة حرب بتجنيد واستخدام أطفال في القتال، يُزعم أنها ارتكبت خلال نزاع إيتوري في 2002 - 2003 حينما كان نتاغاندا نائباً لرئيس القوات الوطنية لتحرير الكونغو التي تم حلّها في إبريل 2008. وصدرت مذكرة الاعتقال الثانية في يوليو 2012؛ وهي أيضاً تتعلق بجرائم ارتكبت عام 2002 - 2003 في إيتوري موسعة التهم ضدّه لتغطي هجمات ضد السكان المدنيين، وعمليات نهب واغتصاب واستعباد جنسي. ولكن ذُكر أن نتاغاندا ظل، منذ عام 2003، منخرطاً في ارتكاب مجموعة من

في هذا العدد

نتاغاندا يمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية ،
خطوة إلى الأمام، لكن ما زال الطريق طويلاً 1

قرار كينياتا يسلط الضوء على تحقيق
المحكمة الجنائية الدولية 2

قسم الجرائم الدولية في محكمة كينيا
العليا: 3 و 5

مقابلة مع هيرمان فون هيبيل

مسجل المحكمة الجنائية الدولية 3-4

نظام جديد لاشتراك الضحايا في
المحاكمات في كينيا 6

المظاهر النفسية لإشراك الضحايا في الدوائر
الكمبودية فوق العادية 7

وجهات نظر جنديرية يجب وضعها في الاعتبار
في المسودة الجديدة لسياسة العدالة
الوطنية الانتقالية 8



ظهور بوسكو نتاغاندا أمام المحكمة الجنائية الدولية في أوليفر /ايرين

الانتهاكات الأخرى، بما في ذلك الاغتصاب والقتل، بالإضافة إلى تجنيد واستخدام الأطفال العساكر اثناء قيادته قوات مجموعة مسلحة اخرى هي المؤتمر الوطني للدفاع الشعبي. وبالإضافة إلى ذلك فقد ذُكر أيضاً انه ظل منخرطاً في انتهاكات كجنرال في الجيش الكونغولي ؛ و متورط كذلك، حتى وقت قريب، في انتهاكات فيما يتعلق بمجموعة ام23 التي أنشئت في ابريل 2012.

أحدث تحويل نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية توقعات ذات سقف عال وسط الضحايا الذين لم يستطيعوا المشاركة في الإجراءات الجنائية ضد توماس لوبانجا بسبب ضيق نطاق التهم الموجهة له. ولعكس المدى الكامل للجرائم وأشكال الاضطهاد التي عزيبت لنتاغاندا في المنطقة فإن ذلك يتطلب من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن ينظر في كيفية جلب تهم اضافية ضد نتاغاندا. ومن المهم أيضاً أن تكون الدروس المستفادة من محاكمة لوبانجا قد أستخلصت وطُبقت في هذه القضية، خصوصاً فيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود واستخدام الوسطاء.

ويقدر ما ان قضية نتاغاندا تمثل اختياراً للمحكمة الجنائية الدولية فانها أيضاً تُذكر كل أولئك الذين يناصرون الضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يجب ان يحدث لبلوغ تحقيق العدالة. إن المسؤولية الأولية لجلب الجناة للعدالة وكفالة ان يحصل الالاف من الضحايا على جبر الضرر تقع على عاتق السلطات الكونغولية. ومن انفاذ الأحكام التي تصدرها المحاكم الكونغولية وحتى تحقيق العدالة وإجراء اصلاحات قطاع الأمن، فإنه يجب على حكومة الكونغو الديمقراطية أن تقوم بالمزيد لكفالة أن مثول نتاغاندا أمام المحكمة الجنائية الدولية هو بداية عملية ذات مغزى تقود إلى تحقيق العدالة للضحايا.

قرار كينيا يسلط الضوء على تحقيق المحكمة الجنائية الدولية

اليزابيث إيفنسون، هيومان رايتز واتش



فريق نيابة جديد في المكان ، مدعي المحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا
تحضر أداء القسم لئلا المدعي العام جيمس ستوارث

ثانياً، في قضايا كينيا تم تأجيل جدول المحكمة الزماني لمنح الدفاع مزيداً من الوقت كي يتجهز، على ضوء حجم الأدلة التي تم كشفها نتيجة لتتبعات الادعاء المستمرة. ويمكن للتتبعات المبكرة أن تقود إلى كشف مبكر لمعلومات ولحالات إرجاء أقل وإلى اتساق مع الحق محاكمة الشخص دون تأجيل غير ضروري.

ثالثاً، وكما لاحظ سلفاً أحد المعلقين، فإن نطاق قضايا كينيا قد ضاق بشكل كبير خلال فترة الإجراءات التمهيدية ما قبل المحاكمة مع تأثير حقيقي على حقوق الضحايا أمام المحكمة. ولم تجد الدائرة التمهيدية أدلة كافية للمحافظة على تهم ذات صلة بجرائم ارتكبت في مناطق معينة ثم في ما بعد تم تقييد الفترة الزمنية بالنسبة لبعض الحالات. أما بعض الضحايا الذين منحوا في البداية الحق في المشاركة فانهم الآن وجدوا أنفسهم خارج نطاق التهم.⁽⁵⁾

من الواضح انه لا يوجد حجم واحد يناسب كل تحقيقات المدعي العام . إن التحرك السريع لإعتقال أو لمنع وقوع جرائم جديدة في حالة استمرار وقوع الجرائم، قد يعني أن التحقيقات ستكون أقل تقدماً في الأطوار المبكرة. ولكن، حين يتعلق الأمر بجرائم سابقة، فقد تكون هناك أسباب أقل للتقدم إلى الأمام قبل إكمال التحقيق المعني بشكل كامل حتى لو كان المدعي ما يزال يحتاج أن يكون في استطاعته تتبع بعض الخيوط حينما تبرز. ويجب على بنسودا ان تفكر في معرفة العوامل التي تقيد تقدم التحقيقات في مراحلها المبكرة وتعيين الاستراتيجيات التي يجب استخدامها لتخطي هذه العوائق. ويجب على الدول الأطراف ان تكون مستعدة لدعم التغييرات الضرورية – سواء بزيادة التعاون أو بالمزيد من الموارد.

(1) نشر مكتب ابحاث جرائم الحرب بكلية القانون بجامعة واشنطن الأمريكية مؤخراً دراسة سلطت الضوء ايضاً على هذا الموضوع بين عدة مواضيع أخرى في إطار تقييم المكتب العريض لتحقيقاته؛ وتقدمت الدراسة بعدد من التوصيات. انظر: مكتب ابحاث جرائم الحرب، كلية القانون بجامعة واشنطن الجامعية "ادارة التحقيقات واستراتيجيات وأساليب عمل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية" اكتوبر 2012 <http://www.wcl.american.edu/warcrimes/icc/documents/ICCRpt16.pdf>

(2) المدعي العام ضد كينيا، ICC-01/09-02/11، قرار حول طلب الدفاع بموجب المادة 64 (4) والطبقات ذات الصلة، 26 ابريل 2013، الفقرات 117 – 128.

(3) المدعي العام ضد كينيا، ICC-01/09-02/11، تصويب رأي مستقل للقاضي أيبوي – أوسوجي، 2 مايو 2013، الفقرات 88 – 100.

(4) المدعي العام 1د كينيا، قرار حول طلب الدفاع بموجب المادة 64 (4) والبيانات ذات الصلة، الفقرة 124، المدعي العام ضد كينيا، ICC-01/09-02/11، تصويب ل"القرار حول طلب الادعاء لتعديل الوثيقة النهائية المحدثة التي تحتوي على تغييرات بموجب المادة 61 (9) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 23 مارس 2013، الفقرة 38."

(5) ماريانا بينا، "ماذا عن ضحايا عنف ما بعد الانتخابات؟" بُعث إلى "مراقب كينيا للمحكمة الجنائية الدولية: مشروع لمبادرة عدالة المجتمع المفتوح" (بلوغ) 25 مارس 2013، <http://www.icckenya.org/2013/03/what-about-the-victims-of-the-post-election-violence/>

في مارس 2013 أعلن مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية أنه سحب التهم الموجهة إلى فرانسيس موتهارا الوزير الحكومي الكيني السابق وكان موتهارا قد أُتهم مع الرئيس الكيني الجديد، أوهورو كينياتا، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال أحداث العنف التي وقعت في كينيا في 2007 – 2008 عقب الانتخابات.

وهذه هي المرة الأولى التي سعى فيها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى سحب تهم ضد متهم. ولكنها ليست الانتكاسة الأولى للمدعي العام فيما يتعلق بعدم وجود أدلة كافية لدعم قضايا. فقد كانت الدائرة التمهيدية امتنعت عن ارسال قضايا ضد 4 من بين 14 متهما إلى المحكمة. ومع ان الادعاء قد احرز أول حكم بالادانة ضد توماس لوبانجا، أحد قادة المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فان قائد مليشيا كينغوليا آخر، هو ماثيو نغودجولو شوي، قد أطلق سراحه في 18 نوفمبر 2012.

وللتأكيد، فان هذه الانتكاسات يجب ان توضع في سياق اكبر. لقد ظلت الإجراءات الجنائية مستمرة في 7 قضايا أخرى. وقد رفضت دائرة المحاكمة مؤخراً طلباً من كينيا يتلخص فيها إسقاط تهم عنه أو إعادة النظر فيها. وتمثل العوائق التي تقف أمام التعاون، و موضوع أمن الموظفين والشهود، بالإضافة إلى موضوع الموارد، صعوبات حقيقية بالنسبة للمحكمة تؤثر على فريق الادعاء والدفاع.

وفي الوقت نفسه فان كبير المدعين العموميين الجديد للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا قد أطلقت التزاماً عالمياً هاماً بتحسين تحقيقات مكتبها. ويظهر إسقاط بنسودا التهم عن موتهارا رغبتها القوية في إلقاء نظرة فاحصة على قدرة الادعاء على إثبات قضاياها؛ وتعتبر التحقيقات الفعالة والمحاکمات الفعالة أمراً مركزياً في تفويض المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق عدالة منصفة وجادة تتمتع بالمصداقية.

يُعتبر إلقاء نظرة شاملة على التحديات التي يواجهها الادعاء في تحقيقاته أمراً خارج نطاق هذا المقال، لكن قراراً صدر مؤخراً في قضية كينيا يسلط الضوء على جانب محتمل للمراجعة وهو: هل يجب ان تستيق تحقيقات المدعي العام بـ"جلسة تأكيد للاتهامات" والتي هي خطوة تمهيدية سابقة للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية تحدد ما إذا كانت هناك أدلة كافية لدفع القضية إلى المحاكمة⁽¹⁾.

في رفض عريضة كينيا باسقاط أو إعادة النظر، في قضيتته، اتفق قاضيان بأنه مع ان نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لا يمنع التحقيقات المستمرة الا ان التحقيقات يجب، كقاعدة عامة، ان تنتهي بجلسة تأكيد التهم. وقد اورد القاضيان مقاطع من قرار لدائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية في قضية كاليكستي مباروشيماننا،⁽²⁾ واعترض القاضي الثالث لدائرة الاستئناف مستشهداً بقرار سابق لدائرة الاستئناف في قضية لوبانجا تحدث فقط عن تفضيل أن تكتمل التحقيقات مع جلسة تأكيد التهم. وبالإضافة إلى ذلك، حسب رأيه، فان اي قاعدة كهذه ستفتح الباب أمام المقاضاة حول أداء الادعاء لتحقيقاته، دون وجود معايير واضحة - وربما دون معلومات كافية نتيجة سرية التحقيقات – لحل النزاعات.⁽³⁾

ويمكن قراءة وجهة نظر القاضي المؤيدة كراي يهدف لتوخي الحذر من تجزئة التحقيق. وقد عزا قضاة المحكمة الجنائية الدولية الفضل في قرارهم هذا وفي قرار آخر يتعلق به، على الأقل جزئياً، إلى الصعوبات التي واجهت الادعاء والتي قد تكون حالت دون إجراء المزيد من التحقيقات الكافية للقضايا الكينية قبل تأكيد التهم.⁽⁴⁾ ومع ذلك فان هناك أسباباً وجيهة لإكمال التحقيقات في أقرب وقت ممكن.

قسم الجرائم الدولية في محكمة كينيا العليا: عدالة مكتملة أم فيل أبيض

إيمي أونغيسو، كيتوو تشاسيريا

وبالتالي فإن النهج الأكثر براغماتية هو ان ينظر في جرائم ما بعد الانتخابات كجرائم محلية بموجب القانون الجنائي ذي الصلة أمام قسم خاص من المحكمة العليا ينحصر تعامله بشكل محدد في أحداث عنف ما بعد الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجدر القول انه لكي يلبي قسم الجرائم الدولية المعايير الدولية فإنه يجب ان يكون القسم مزودا تزويدا جيدا بكافة الامكانيات، وأن يحصل على المساندة الكاملة من الحكومة الكينية. وقد اعترف كبير القضاة ان تحديات كبيرة ستقف امام انشاء وتفعيل عمل قسم الجرائم الدولية اذ ان النفقات الخاصة به ستكون ضخمة. لذلك فإن من المتوقع ان تمول الحكومة القسم بشكل ملائم بالإضافة إلى ما قد يجده من تمويل المانحين الدوليين.

إن الاهتمام القوي للحكومة الكينية باتشاء قسم الجرائم الدولية يستدعي طرح اسئلة أكثر مما يستدعي اجابات. وفي البداية حاولت الحكومة الكينية ان تعيد القضايا من المحكمة الجنائية الدولية إلى "الوطن" بعد فشلها في انشاء محاكم محلية خاصة للتعامل في قضايا عنف ما بعد الانتخابات نفسها.

اجاز البرلمان حينذاك اقتراحا يحض الحكومة على الانسحاب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وابطل قانون الجرائم الدولية. وضغطت الحكومة ايضا من أجل الحصول على مساندة مجلس الأمن تأجيل القضايا الكينية. وأخيرا طعنت الحكومة في مقبولية القضايا الكينية في المحكمة الجنائية الدولية، متحججة بان التحقيقات المحلية مستمرة وأن الاصلاحات القضائية الكينية ستكفل وجود عملية محاسبية محلية ذات جدارة ومصداقية. وقد رفضت المحكمة الجنائية الدولية والامم المتحدة هذه الحجج لأنه لا توجد أدلة كافية تظهر ان الحكومة الكينية قد بذلت جهودا نحو التحقيق والمقاضاة لهذه القضايا. وقد تحجبت الحكومة الكينية بأن القضايا الكينية يجب ان تعرض امام محكمة العدل لشرق افريقيا والمحكمة الافريقية لحقوق الانسان مع ان هذه المحاكم لا تملك التفويض ولا الموارد لتقوم بذلك.⁽³⁾

ومن وجهة نظر قانونية، قد يكون مستحila ارجاع القضايا إلى الوطن اذ انها وصلت الآن طور المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وسياسيا، من المعتقد، والصائب كذلك، أنه يمكن للحكومة استخدام مسألة انشاء قسم الجرائم الدولية لترؤج لمصالحها هي وتقوم بمحاولة ارجاع قضايا المحكمة الجنائية الدولية إلى داخل البلاد من خلال الضغط السياسي.

طرحت منظمات المجتمع المدني مخاوف حقيقية حول موضوع التحقيقات. فالشرطة، التي كانت متورطة بشكل كبير في عنف ما بعد الانتخابات ذي الصلة بالقضايا، لا تملك الحياد الكافي للتحقيق في جرائم ترتكبها الشرطة أو يرتكبها مسؤولو الدولة. وقالت مفوضية التحري التي انشئت للنظر في الجرائم ان صلة اجهزة امن الدولة بالعنف الجنسي والخوف من تجريمهم هم انفسهم به قد يفسر جزئيا لماذا اسقطت الشرطة قاعدة بيانات حول العنف الجنسي من تقارير قدموها للمفوضية.⁽⁴⁾ وبالتالي فإن من الواضح بشكل جلي انه في سبيل تحقيق عدالة حقيقية يجب إجراء تحقيقات ومقاضاة ذات جدارة ومصداقية تتميز بالحياد والاستقلالية. ويجب ان يخصص مدعي خاص مستقل عن مكتب مدير الادعاء العام للتعامل مع عنف ما بعد الانتخابات. ولكن بما ان سلطة مدير الادعاء العام في مقاضاة القضايا لا يمكن تقييدها، حتى بواسطة البرلمان، فإن على مدير مكتب الادعاء العام ان يكبح نفسه كشكل من اشكال الاجتهاد.

تمر كينيا بالمراحل الأولى من إنشاء قسم للجرائم الدولية في محكمة كينيا العليا للمقاضاة في جرائم ارتكبت خلال اعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات في 2007 - 2008، و الجرائم الدولية وغيرها من الجرائم عابرة الاوطان. وتتناول هذه الجهود الثناء والتقدير كمحاولة شجاعة لمعالجة فجوة الافلات من العقاب في البلاد بالإضافة إلى ردع جرائم من هذا النوع مستقبلا.

ولكن، في حين ان قسم الجرائم الدولية كان قد تأسس في البداية للتعامل مع الجناة من مرتكبي المستوى المتوسط والمنخفض من جرائم عنف ما بعد الانتخابات إلا أن أغلبية منظمات المجتمع المدني قد أصابها الدهول من توسع تفويض القسم. وهناك مخاوف لها ما يبررها من أن جرائم عنف ما بعد الانتخابات يمكن ان تجمد أو يتم تجاهلها في هذا الاختصاص القضائي الموسع. ويشمل نطاق هذا الاختصاص القضائي الجرائم عابرة الاوطان والجرائم الدولية التي يمكن ان تقع في المستقبل.

يجب ان يرى قسم الجرائم الدولية كجهة تكميلية للمحكمة الجنائية الدولية التي تحاكم فقط أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر. وفي قضايا المحكمة الجنائية الدولية الكينية هناك، فقط، ثلاث متهمون يواجهون المحكمة بينما يوجد عدد كبير من الذين يزعم أنهم متورطون. ومن المستحيل، بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ان تحاكم كل هؤلاء الأفراد؛ وفي نفس الوقت فإن المحاكم المحلية العادية في كينيا لا تستطيع النظر في كل هذه القضايا بالإضافة إلى الامور الأخرى المطروحة أمامها. وهذا يعني أن هناك "فجوة افلات من العقاب" هائلة تسود على مستوى المجتمع المحلي حيث الضحايا والناجون والجناة يُجبرون على التعايش معا في ظل الخوف وعدم الثقة. ويجلب قسم الجرائم الدولية الأمل في ردم هذه الفجوة كما ان له اهمية كبيرة في مساعدة كينيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية مستخدمة تعريف المحكمة الجنائية الدولية للجرائم.

ولكن تبقى أمام قسم الجرائم الدولية العديد من التحديات ليلعب دورا في توفير العدالة وجبر الضرر لضحايا جرائم العنف التي وقعت عقب الانتخابات. وربما ان أكثر موضوع ذي صلة هو حقيقة ان قسم الجرائم الدولية قد تم انشاؤه على أساس قانون الجرائم الدولية، والذي دخل حيز التنفيذ في كينيا في 1 يناير 2009. وقانون الجرائم الدولية لا ينطبق على الجرائم التي ارتكبت خلال اعمال عنف ما بعد الانتخابات عام 2007-2008. ولكي يتم النظر في جرائم ما بعد الانتخابات، بموجب قانون الجرائم الدولية، ينبغي تعديل القانون، وهو أمر شديد البطء وعملية معقدة⁽¹⁾. وقد أصابت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا حينما اشارت إلى انه لا القانون الدولي ولا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يتطلب ان تجري مقاضاة الجرائم المعنية كجرائم دولية⁽²⁾.



صبيان يقفان على اطلال ما تبقى من فصولهم الدراسية بعد اعمال العنف التي اعقبت الانتخابات في كينيا في روريي الوادي المتصدع * جيري رايلي / ايرين

تواصل على صفحة 5...

مقابلة مع هيرمان فون هيبيل مسجل المحكمة الجنائية الدولية الجديد

جيليل كارايون، منظمة ريدريس

هيرمان فون هيبيل ينحدر من هولندا حيث درس القانون وحقوق الانسان. وقد خدم في السابق كمسجل للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، بالإضافة إلى المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون. وله اهتمام شديد بالعدالة الدولية.

وحول المحافظة على التوازن بين المصالح المختلفة لكفالة ان يستطيع الضحايا المشاركة حقيقة وأن يكون لهم صوتا في قاعة المحكمة. ليس هناك إجابة نهائية لكيفية طرح ذلك التحدي؛ ولقد تم إنفاذ توجهات مختلفة بواسطة المحكمة؛ ويحاول كل واحد ان ينظم بطريقة افضل. وفي المحكمة الجنائية الخاصة بلبنان كان للضحايا أيضا القدرة على المشاركة؛ لذلك فاني معتاد على ذلك، ولكن المقارنة يمكن فقط ان تكون محدودة. فعدد الضحايا المحتملين في الإجراءات الجنائية في لبنان هو بالمئات، وليس الآلاف. وهناك يلعب قاضي ما قبل المحاكمة دورا هاما في كفالة مشاركة فعالة بطريقة منتظمة. وشارك الضحايا بفريق واحد، مع ممثل قانوني واحد، ويبدو أن هذا الأمر يعمل بشكل جيد. وبالنسبة لي فان القدرة على جمع مجموعات الضحايا معا للمشاركة بشكل جماعي يجب ان يُنظر اليه بشكل وثيق. وفي النهاية فنحن جميعا موجهون بنظم روما الأساسي وأنا واثق من أننا سنمضي في السنوات القادمة في الاتجاه الصحيح.

كيف ترى تطوير المحكمة في مجال التوجيه مع الوضع بعين الاعتبار التحديات المعقدة؟

كمسجل للمحكمة الخاصة لسيراليون لثلاث سنوات (2006 - 2009) تأثرت بالدور الهام الذي يلعبه التوجيه. وعلى مستوى الممارسة فان هذا يمثل فقط جهدا قليلا لكن سيكون له تأثير ضخم على المجتمعات المتأثرة. وكانت حجم الطاقة الايجابية التي خرجت في سيراليون هامة والفوائد الممكنة من التوجيه مثيرة كثيرا للاهتمام. وبالنسبة لي فانها تمثل مظهرا أساسيا من عمل المحكمة الجنائية الدولية ولا داعي لأن تكون مكلفة؛ ويلعب التوجيه أيضا دورا هاما في كفالة وجود حوار فعال بين المحكمة الجنائية الدولية والمجتمعات المحلية والحكومات. وهو ليس حول اظهار القيمة الجيدة للمحكمة الجنائية الدولية وإنما حول اعطاء سياق لما تقوم به المحكمة. وانه أداة هامة في ذلك المضمار. وسيوجد دائما أولئك الذين يؤيدون المحكمة وأولئك الذين ينتقدونها؛ والحوار بين هذه المجموعات هام ويلعب التوجيه دورا مركزيا في هذا الخصوص.

هناك حاجة لبذل جهد محدد لكفالة ان تكون للنساء والأطفال فرص اتصال بعدالة المحكمة الجنائية الدولية. ومن خبرتي فانه لا يوجد هناك تناقض في ألا تكون النساء والأطفال بين أول وأكثر المتأثرين وعلى المحكمة الجنائية الدولية واجب ان تعطي اهتماما خاصا للتواصل مع هذه المجموعات. وهذا أمر ذو صلة بجهود التوجيه كما انه يكفل أيضا مشاركتهم في الإجراءات الجنائية والحماية والعناية بالشكل المناسب. •

ما هي التحديات الأشد ضغطا فيما يتعلق بحماية الشهود والضحايا الذين يمثلون أمام المحكمة وغيرهم من المعرضين للخطر؟

لا يمكن تصور إجراءات جنائية دون شهود، وبالتالي فان الحماية تعتبر شرطا مسبقا لقدرة المحكمة على القيام بالإجراءات. هناك حاجة مستمرة للنظر في تقديمنا للدعم والحماية. وللمحكمة الجنائية الدولية فريق من المهنيين الذين يعملون بقوة في لاهاي وفي ميادين العمل الأخرى، بما في ذلك من يعملون مع محاكم أخرى وبالتالي يتقاسمون الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات من عملهم. وعلينا واجب ضمان ان يشعر الشهود بأنهم يتمتعون بالحماية.

ما هي أولوياتك كمسجل؟

أولا، من المهم تذكر أن مسجل المحكمة الجنائية الدولية يؤدي وظائف مختلفة تماما عن تلك التي يؤديها القضاة أو الإدعاء. ويعمل مكنتي من خلف الكواليس، فنحن نقدم خدمات للأجهزة الأخرى للمحكمة. وبوصفي مسجلا جديدا فان أولويتي هي أن أحاول ان أفهم كيف ظلت المحكمة تعمل حتى الآن، وأسعى من أجل الحصول على تغذية استرجاعية من المدعي العام والقضاة والمحامين ومن مكنتي. وسأنظر في التوقعات وكيفية مواصلة تحسين عملنا وأن نكون أكثر كفاءة. والعنصر الآخر أيضا سيكون ان نكفل وجود علاقة جيدة وشفافة مع الدول الأطراف؛ وان نكفل دعمهم وتعاونهم مع المحكمة.

ما الذي تراه كتحديات رئيسية يواجهها المسجل في الوقت الحالي؟

هناك تحديات عديدة؛ أحد هذه التحديات هو كفالة أو ضمان نظام اتصالات أمثل. وكفالة وجود الحد الأقصى من الاتصالات الداخلية: داخل قلم كتاب المحكمة، وبين الأقسام، وتجاه مكتب المدعي العام والرئاسة. ومع انه قد يكون لنا مصالح مختلفة فان على المحكمة واجب ان تتحدث بلسان واحد. كما ان الاتصالات الخارجية أيضا هامة في كفالة ان تكون الدول الأطراف واعية بما تقوم به المحكمة. هناك أيضا تحديات ميدانية حيث يوجد موظفون على الخطوط الأمامية. ونحتاج لكفالة ان يتلقى موظفونا المتواجدون ميدانيا الدعم الصحيح من مراكز القيادة. تمثل الميزانية تحديا آخر بالنسبة للمحكمة. وفي رأيي ان الميزانية لا تتعلق بالأرقام، وإنما تتعلق برؤية المحكمة؛ وعملية الميزانية هي عملية حول تقاسم تلك الرؤية مع الدول الأطراف وتطوير أرضية مشتركة. ومن الأمور الأساسية ان تتال المحكمة ثقة الدول الأطراف المطلقة؛ وأمل ان أحسن من تلك الثقة باظهار ان المحكمة توفر افضل ما يمكن تقديمه مقابل ما ينفق عليها من مال؛ وتقوم بالعمل الذي يفترض ان تقوم به حينما تأسس نظام روما الأساسي. وهناك بالطبع دائما طرق للتحسين وسأنظر فيما اذا كان قلم كتاب المحكمة يعمل حاليا على النحو الأمثل وفي المواقع التي يمكن ان توضع فيها التحسينات. ولكني أريد، قبل التعديلات المؤسسية، ان افهم المنظمة فهما أفضل.

كيف ترى دور المسجل في كفالة مشاركة ذات مغزى للضحايا؟

تعتبر مشاركة الضحايا مظهرا من مظاهر ابتكار نظام روما الأساسي ولها أساس تشريعي قوي. لقد شاركت في مؤتمر روما الذي تم فيه تبني نظام روما الأساسي وأنا من مؤيدي مثل هذه المشاركة. ولكنها هي أيضا تمثل تحديا. فنحن نواجه وضعا يتواصل فيه عدد هائل من الضحايا مع المحكمة؛ وهنا يُطرح سؤال حول كيفية كفالة ان تكون مثل هذه المشاركة فعالة، آخذين بالاعتبار واجب حماية حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة،



هيرمان فون هيبيل، مسجل المحكمة الجنائية الدولية الجديد

ونحاول بقدر الإمكان ان نحافظ على أن يقيم الضحايا والشهود حيث يعيشون كي يستطيعوا البقاء في بيئتهم ولا يتم التفكير في تحويلهم إلى أماكن أخرى الا في ظروف استثنائية (مع ان هناك مئات الأشخاص الذين تم تغيير أماكن اقامتهم). ولكن المحكمة لا تستطيع توفير الحماية دون دعم الدول. ومن الأمور المشجعة ان بعض الدول قد دخلت في اتفاقيات تتعلق بإعادة تغيير أماكن اقامة الشهود والضحايا لكننا نحتاج للمزيد من هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى حاجتنا لاتفاقيات خاصة لتغيير مكان الإقامة إذ ان من المرجح تزايد عدد الشهود الذين يحتاجون إلى تغيير أماكن اقامتهم خلال السنوات القليلة المقبلة، مع زيادة نشاطات المحكمة.

كيف تتوقع استمرار علاقة بناءة وطويلة الأمد للمحكمة الجنائية الدولية مع المنظمات غير الحكومية؟

تعود علاقتي الشخصية مع المنظمات غير الحكومية إلى الوقت الذي كان يتم فيه مناقشة نظام روما الأساسي للمحكمة. فقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في ذلك المضمار. وأنا اعرف ان سلفي في الوظيفة كان يثمن العلاقة مع المنظمات غير الحكومية وأنا أنوي بشدة ان استمر في القيام بذلك. وتتلقى المحكمة كثيراً من الدعم من المنظمات غير الحكومية وأنا أود أن أؤكد أن هذا سيستمر في الخمسة أعوام المقبلة.

ما هي رؤيتك للمحكمة الجنائية الدولية؟

في 7 يوليو 1998 حينما تم تبني نظام روما الأساسي كانت هناك رؤية لما تؤمن به المحكمة وتلك هي الرؤية التي اريد ان اعززها. وهي رؤية إنهاء الافلات من العقاب، وتقديم محاكمات عادلة، وكفالة ان يعرف ضحايا الفظائع الجماعية ويتمكنوا من الوصول إلى محكمة غير متحيزة تستطيع ان تنظر في الانتهاكات والجرائم الفظيعة لحقوق الإنسان وتتاكد من ألا تمر الجرائم الخطيرة دون عقاب.

قسم الجرائم الدولية في محكمة كينيا العليا... مواصلة من الصفحة 3

ويضاف لرصيده ان اللجنة الفرعية المكلفة بمراقبة تأسيس قسم الجرائم الدولية قد اقترحت ان يكون مكتب المقاضاة مستقلا عن مكتب مدير الادعاء العام، وان يكون له برنامجه الخاص وميزانيته الخاصة وان يجري تحقيقاته الخاصة، وان يكون له فريق متدرب بشكل خاص لوحدة حماية الشهود. ولكن يجب على البرلمان ان يسن تشريعا يمنح سلطات الادعاء إلى مدعي مستقل. وقد اخذت اللجنة الفرعية، ايضا، بعين الاعتبار الحاجة للتدريب وبناء القدرات بالإضافة إلى تجنيد قضاة من جديد. بما ان تأسيس قسم الجرائم الدولية ما يزال في اطواره المبكرة فان هناك فرصة للجمهور والمجتمع المدني بالمشاركة في هذه العملية لكفالة الثقة والامتلاك واحترام حقوق الضحايا. ويجب ان تكون اصوات الضحايا ذات موقع مركزي في ادارة العدالة فيما يتعلق بجرائم ما بعد الانتخابات. ويجب على قسم الجرائم الدولية ان يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الخاصة للضحايا في ضمان مشاركتهم الفعالة الهادفة. وهذا يكفل التناغم مع اكثر المجموعات تأثرا بالجرائم. ويجب ان يكون قسم الجرائم الدولية فاعلا في استراتيجيات التوجيه لازالة الغموض حول القسم وتشجيع المشاركة العامة في العملية. وتلمح سرديات مضللة موجودة على ارض الواقع سلفا ان قسم الجرائم الدولية هو المحكمة الجنائية الدولية أو توحى بان القسم اخذ مكان المحكمة الجنائية الدولية. وجاء عنوان عريض في نشرة لمحطة اذاعية محلية مؤخرا يقول: "أسس كبير القضاء محكمة جنائية دولية". وبالتالي فان هناك حاجة لمواصلة التوجيه وتوفير المعلومات للجمهور العريض عن تفويض قسم الجرائم الدولية.

يعتبر تأسيس قسم الجرائم الدولية خطوة في الاتجاه الصحيح للعدالة ومشاركة الضحايا. ولكنه يحمل ايضا احتمال ان يفشل فشلا زريعا اذا لم يكن مزودا بالسياسات المطلوبة والدعم المالي والفني من الحكومة والمجتمع المدني والجمهور العريض. ويتطلع ضحايا العنف ما بعد الانتخابات إلى قسم الجرائم الدولية وهم يأملون ويصلون من أجل الا يكون فيلا أيضا آخر.

1- هذا التعديل يجب ان يخضع لنقاش وثلاث قراءات في البرلمان، ويتطلب نجاحه موافقة الثلثين كأغلبية، ولا احد متأكد من ان قسم الجرائم الدولية سيكون بندا ضمن اجندة اعمال البرلمان، وهذا يعني ان على منظمات المجتمع المدني ان تقوم بالكثير من الضغط، هذه الخطوات كلها تؤدي الى مضيعة الوقت ومزبدا من تاخير العدالة

2- انظر المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا، "ملاحقة القضايا الدولية وغيرها من الجرائم الخطيرة في كينيا" (ابريل 2013)

3- المصدر السابق

4- انظر تقرير لجنة التحقيق في اعمال العنف بعد الانتخابات (2008)

نظام جديد لاشتراك الضحايا في المحاكمات في كينيا

أنوشكا سيهمي (1)



في كينيا، ضحايا أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات حريصون على معرفة المزيد حول المحكمة الجنائية الدولية، جلسة حوار وتواصل سبتمبر 2012، ريدريس

فان مصداقية نظام تسجيل الضحايا يمكن ان تتأثر. وهذا يتضاعف أكثر بحقيقة ان القضاة في هذه القضية لن يراجعوا استمارات التسجيل. وهذا قد يقود الأطراف (الدفاع والادعاء) أو القضاة إلى التشكيك حول عملية التأكيدات المقدمة من الممثل القانوني المشترك نيابة عن الضحايا الذين يمثلهم/تمثلهم.

وأخيرا فان معاملة الضحايا ككتلة بدلا من إعتبارهم حاملي حقوق فردية قد يضع سابقة خطيرة للمحكمة الجنائية الدولية. وبغض النظر عن حقيقة أن مثل هذا التماثل بين الضحايا هو ابعدها من الحقيقة فان آراء ومخاوف الضحايا التي يمثلها الممثل القانوني للضحايا قد تصير موضع تساؤل أو تمنح وزنا أقل في الإجراءات كنتيجة لذلك.

(1) أنوشكا سيهمي هي مديرة الدعوى للممثل القانوني للضحايا في قضية المدعي العام ضد أوهور موغال كينياتا. كل الآراء المطروحة في هذه المقالة تخص أنوشكا سيهمي ولا تعكس بالضرورة آراء فيرجل غايونور.

(2) ICC-01/09-02/11-498 قرار حول تمثيل واشتراك الضحايا، 3 أكتوبر 2012.

(3) باتساق مع قرار 3 أكتوبر 2012 فان أولئك الضحايا، فقط، الذين يودون المثول بأنفسهم أمام المحكمة لتقديم آرائهم ومخاوفهم، هم الذين سيكون مطلوبوا منهم اكمال استمارة الطلب المعنية. انظر الفقرة 24 من القرار.

(4) وفقا للدائرة فان هدف هذا التسجيل له ثلاثة جوانب: تزويد الضحايا بقناة يستطيعون من خلالها جعل زعمهم بانهم ضحايا يحصل على الطابع الرسمي؛ وخلق صلة شخصية بين الضحية والممثل القانوني المشترك؛ ومساعدة المحكمة في الاتصال بالضحايا وفي اعداد التقارير الدورية؛ انظر الفقرة 49.

(5) فمثلا، في قضية كينياتا، يعتبر الضحايا في القضية هم اولئك الذين تعرضوا للاغتصاب؛ الاغتصاب؛ النزوح الاجباري؛ وغيرها من الاعمال اللا انسانية في يومي 27 و 28 يناير 2008 في نيفاشا و 24 - 27 يناير 2008 في ناكورو.

(6) 3 أكتوبر 2012، قرار حول اشتراك الضحايا، الفقرة 46.

(7) المصدر السابق، الفقرة 52.

(8) تقرير مكمل، الفقرة 55 ينص على أن وظيفة المساعد الميداني أنشئت بشكل خاص لمساعدة الممثل القانوني للضحايا على أساس خاص.

في 3 اكتوبر 2012 وضعت دائرة المحاكمة في قضايا كينيا طرائق لمشاركة الضحايا خلال المحاكمات. (2) والنظام الذي تحدده الدائرة هو نظام جديد في عدة أوجه منه: لم يعد مطلوبوا من الضحايا اكمال استمارة الطلب المعتادة (3) ذات السبع صفحات؛ واذا رغب الضحايا في التسجيل فيمكنهم ببساطة التسجيل مع مكتب قلم كتاب المحكمة بإيراد اسمائهم وتفاصيل الاتصال والمعلومات المتعلقة بالضرر الذي وقع عليهم. (4) ويتطلب هذا النهج الجديد من الممثل القانوني المشترك للضحايا والموجود في كينيا أن يعمل مع قسم اشتراك الضحايا وجبر الضرر بقلم كتاب المحكمة لتسجيل الضحايا في القضية، وقسم اشتراك الضحايا وجبر الضرر بقلم كتاب المحكمة مسؤول عن رسم مسار الضحايا الذين يقعون في نطاق القضيتين. (5)

وقد نظر الممثل القانوني للضحايا وقسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر بقلم كتاب المحكمة، في أنظمة مختلفة لتنظيم اشتراك الضحايا في المحاكمات بهدف تخفيض الوقت الذي تستهلكه الأطراف والقاضي، بقدر الامكان، أخذين في الاعتبار أهمية كل مقدم طلب. ويجمع النظام الجديد بين التحقق الفردي من الضحايا وبين التسجيل الجماعي. وعلى مستوى الممارسة فان قسم اشتراك الضحايا وجبر الضرر بقلم كتاب المحكمة سينظم اجتماعات لعدد يصل إلى 50 ضحية في المرة الواحدة مع الممثل القانوني المشترك والذي سيجري عندئذ عملية تحقق أولية للتأكد من أن الضحايا الموجودين يقعون في نطاق القضية.

ولكي يعتبر الشخص ضحية، بموجب قواعد المحكمة الجنائية الدولية الإجرائية وقواعد الاثبات، فان الفرد أو المنظمة أو المؤسسة يجب ان تكون قد تعرضت لضرر نتيجة لحادثة تقع في نطاق التهم التي تم تأكيدها. (6) وينص قرار دائرة المحكمة بتاريخ 3 اكتوبر 2012 على انه "سيكون من مسؤولية الممثل القانوني المشترك ألا يأخذ بعين الاعتبار آراء ومخاوف أشخاص يعتقد / تعتقد أن هناك أسباب للاعتقاد بأنهم لا تنطبق عليهم صفة الضحايا في القضية المطروحة"، وبالتالي فان على الممثل القانوني المشترك أن يتكفل بأن يأخذ/تأخذ فقط بعين الاعتبار آراء الضحايا الذين يقعون في نطاق القضية. (7) وفي نفس الوقت فان ذلك يعني ان عملية التأكد يجب ان تجري على أساس فردي، مع كل ضحية، من خلال اعلان فردي ثابت ثم يتم توفير منبر للضحايا الذين يريدون ان يعرضوا رواياتهم ويتبادلون التجارب. وهؤلاء الذين يُحددون بأنهم يقعون خارج نطاق القضية سُبحولون إلى موظف بقسم اشتراك الضحايا وجبر الضرر بقلم كتاب المحكمة يمثل في الاجتماع لأجل عملية (منفصلة) من الإستشارة والشرح

ولكن، مع أن هذا النهج الجديد يحرر موارد كبيرة لدوائر المحكمة ولقسم اشتراك الضحايا وجبر الضرر بقلم كتاب المحكمة والدفاع والادعاء، كما يمكن أن يُعتبر بمثابة أداة توفير للانفاق بالنسبة للمحكمة وللدول الأطراف، فإن القرار يُخرج وبشكل فعال عملية تسجيل وتقييم ضحايا القضايا إلى فريق تمثيل قانوني خارجي. إن "التفويض الثنائي" للممثل القانوني المشترك لتقديم آراء ومخاوف الضحايا ولتسجيلهم، سيتطلب توفير موارد أكبر على المستوى الميداني. وسيكون من المستحيل القيام بمهمة تسجيل كل الضحايا المهتمين بالاشتراك (قد يبلغون آلاف الاشخاص) دون إضافة طاقم موظفين ميداني خاص. (8) وفي الوقت نفسه فان على الممثل القانوني المشترك أن يوفر خدمة متميزة للضحايا، كما يتطلب الامر أن يلتقي بهم عدة مرات خلال القضية لكي يطلع على آرائهم ومخاوفهم.

المظاهر النفسية لإشراك الضحايا في الدوائر الكمبودية فوق العادية

انجير اجير (1) وثوسيارا تشهم (2)

ولكن، من ناحية أخرى، وجدت ستوزينسكي في مقالها بعنوان "اشترك الضحايا أمام الدوائر فوق العادية للمحاكم الكمبودية" ان "التجارب الاولى من القضية (001) كانت مخيبة للأمل نوعا ما بالنسبة للضحايا." (6) ووجد باحثون آخرون ، من بينهم انجير أجير، بعض الوتائر المتباينة: مع أن اشترك الضحايا في الإجراءات يعتبر امرا هاما فان الاشترك لوحده لا يرجح ان يجلب تضفيد الجراح النفسية والمصالحة للضحايا. والأمل معقود بأن توافق الدوائر فوق العادية للمحاكم الكمبودية على مقترح جبر الضرر المقدم من جانب محامين الطرف المدني ليشمل اعادة التأهيل النفسي في جبر الضرر، مثل العلاج عبر تقديم الشهادات (7)

اظهرت المقابلات التي اجراها إنجير أجير مع 27 من الضحايا ذوي المعاناة الشديدة، ومن بينهم اثنين كانوا قد تقدموا بطلبات ليكونوا طرفا مدنيا، اظهرت ان الضحايا يريدون ان يحاكم كبار قادة الخمير الحمر، لكن الأهم من ذلك ان يتحمل هؤلاء القادة مسئولية جرائمهم. ولكن المتهمين الثلاث (صارو الآن اثنين) في المحاكمات المستمرة انكروا التهم وهذا قد يصير امرا مثيرا لتوتر الضحايا. وكشفت ايضا مراقبة المحاكمات والمقابلات التي اجريت من الضحايا، الذين كانوا حضورا في قاعة المحكمة، صعوبات كبيرة بالنسبة للضحايا في فهم إجراءات الدوائر فوق العادية للمحاكم الكمبودية.

ان تحديات العثور على التوازن المناسب بين التوصل للحقائق المجردة وبين السماح بالتعبير العاطفي تعتبر مسائل يصعب سبر غورها. فلقد قادت الشهادات العاطفية في القضية رقم (001) إلى توجيه طلبات متكررة للشهود بأن يستعيدوا السيطرة على مشاعرهم وان يحصروا شهاداتهم في ايراد الوقائع. ومن المتوقع ان يصير مثل هذا التحدي اكبر وأكبر خلال المحاكمة المستمرة والتي يجب ادارتها بكفاءة بسبب السن المتقدمة للمتهمين وضعف صحتهم والعدد الكبير من مقدمي الطلبات كطرف مدني.

1 خبير نفساني مرخص، مشارك وخبير في معهد نوردك للدراسات الاسيوية ، كوبنهاجن، الدنمارك

2 مدير، منظمة السايكو سوسولوجية—عابرة الثقافات ، كمبوديا

3 كروكر . ب. 2010 ، سياسة العدالة الانتقالية في الممارسة، مشاركة الضحايا في محكمة الخمير الحمر، الكتاب السنوي الالمانى للقانون الدولي / ص 753-791.

Strasser, J., Poluda, J., Balthazard, M., Chariya, O., Sotheary, Y., Sophea, I., Kok- 4 Thay, E. & Sperfeldt, C. (2010). Engaging communities – easing the pain: Outreach psychosocial interventions in the context of the Khmer Rouge Tribunal. In K. and Lauritsch & F. Kernjak (eds.), *We need the truth: Enforced disappearances in Asia* (pp. 145 – 162). Guatemala: ECAP; Strasser, J., Poluda, J., Sotheary, C., & Pham, P. (2011). Justice and healing at the Khmer Rouge tribunal: The psychological impact of civil party participation. In B. Van Schaack, D. Reicherter & Y. Chhang (eds.), *Cambodia's hidden scars: Trauma psychology in the wake of the Khmer Rouge* (pp. 149 – 170). Phnom Penh: Documentation Centre of Cambodia (DC-Cam)

Stover, E., Balthazard, M., & Koenig, K.A. (2011). Confronting *Duch*: 5 civil party participation in Case 001 at the Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia. *International Review of the Red Cross*, 93 (882)

Studzinsky, S. (2011). Victim's participation before the Extraordinary 6 Chambers in the Courts of Cambodia. *Zeitschrift für Internationale Strafrechtsdogmatik*, 10 .

Agger, I., Igreja, V., Kiehle, R. & Polatin, P. (2012). Testimony 7 ceremonies in Asia: Integrating spirituality in testimonial therapy for torture survivors in India, Sri Lanka, Cambodia, and the Philippines. *Transcultural Psychiatry*, 49(3-4): 568-589.

منذ بداية إجراءات المحكمة الجنائية للخمير الحمر، المدعومة من الولايات المتحدة ، عام 2006 ظل الضحايا قادرين على الاشترك بوصفهم "أطرافاً مدنية" في القضايا. ويعتبر استيعاب مثل هذا النوع من اشترك الضحايا في إجراءات جنائية دولية خطوة مبتكرة. وهي المرة الأولى التي يستطيع فيها ضحايا فئات جماعية ان يطلبوا ان يكونوا أطرافا مدنية في محاكمة دولية ويعترف بهم كأطراف مستقلة في إجراءات إلى جانب الادعاء والدفاع. وقد اشترك 93 من الضحايا كأطراف مدنية في اول قضية تنظرها المحكمة ضد دوخ، بينما شارك 385 منهم في القضية الثانية. ومع ان مشاركة الطرف المدني تعتبر خطوة غير مسبوقة فقد ظل هناك نرجع مستمر في مستوى اشراك الضحايا في إجراءات الدوائر فوق العادية للمحاكم الكمبودية مما تسبب في قدر من الاحباط وسط الضحايا (3)

تفاوت تقييم تمثيل الطرف المدني. وقد قامت المنظمة السايكو – سوسولوجية عابرة الثقافات – كمبوديا، التي تقدم الدعم النفسي للضحايا الذين يدلون بشهاداتهم أمام الدوائر فوق العادية للمحاكم الكمبودية، بإجراء دراسات لتقييم ما ترتب من آثار على الضحايا المشاركين من جزاء مشاركتهم في اول محاكمة ضد دوخ (4). وقد وجدت المنظمة ان بعض الضحايا مروا بتجارب مفيدة بينما شعر آخرون بأن معاناتهم قد زادت. فلقد مرّ الضحايا الذين ادلوا بشهاداتهم في المحكمة بعدد من الاحداث المثيرة للتوتر، مثل رفض طلباتهم ليكونوا طرفا مدنيا، والافتقار للدعم المالي للحضور إلى المحكمة، والتوقعات الزائفة أو المجافية للحقيقة حول الحصول على جبر الضرر، والمخاوف الامنية مثل مخاطر الانتقام، وصعوبة استعادة رواية تفاصيل احداث مؤلمة والخضوع لعملية استجواب الدفاع للشهود. ومن الموضوعات الهامة موضوع القيد التي ترفضها المحكمة على تعبير الشهود عن مشاعرهم في قاعة المحكمة، وعموما افتقار الدوائر فوق العادية للمحاكم الكمبودية لدعم رغبات الضحايا في تجسيد "الحقيقة العاطفية". واخيرا فان الافتقار لإلتامسات الغفران من جانب المتهمين ظل يمثل مصدر صعوبة حقيقية للضحايا.

وجد اريك ستوفر وآخرون في مقالة تحت عنوان "مواجهة دوخ: اشترك الطرف المدني في القضية رقم (001) في الدوائر فوق العادية للمحاكم الكمبودية" في مقابلات



حفل للحزب المدنية عقد في "حقول القتل" بالقرب من بيونمين ، انجير اجير.

مع 17 طرفا مدنيا – قبل وبعد صدور الحكم الاول – ان الأطراف المدنية "تعتقد ان اشراكهم في الإجراءات كان مقنعا وان العدالة قد أنجزت"، و"ان مثلهم في قاعة المحكمة ساعد في استعادة كرامة زويهم من القتل وفي اكمال مسيرتهم الروحية كبوذيين." (5)

وجهات نظر جندرية يجب وضعها في الاعتبار في المسودة الجديدة لسياسة العدالة الوطنية الانتقالية

كريس أونغام ، مؤسسة ضحايا أوغندا



العديد من السكان العائدين يجلسون في المباني المهجورة بعد أن دُمّرت منازلهم خلال أعمال العنف، إيرين

فمثلاً يجب الا تحتوي مفوضية الحقيقة، فقط، على موظفين لهم خبرة في الموضوعات الجندرية وتبني ندابير معضدة للجندر لكفالة اشتراك الضحايا، وانما يجب ايضا ان تخصص موارد مناسبة لتنفيذ تفويض جندي محدد. وفيما يتعلق باليات العدالة الانتقالية التقليدية، فان هذه يجب أن تراجع مراجعة دقيقة بسبب الهيمنة ذات الطبيعة الذكورية العالية على مثل هذه الآليات، والعوائق الثقافية أمام النساء والفتيات في الوصول لها، والتصورات المسبقة التي تدور حول موضوعات الجندر. ويمكن ان يكون استخدام مثل هذه الآليات فرصة للهيكل التقليدية في ان تفكر في هذه الموضوعات.

وفيما يتعلق بالعفو فان مؤسسة ضحايا أوغندا شددت على ان قانون العفو السابق والعمليات ذات الصلة به فشلت في ان تضع في الاعتبار حاجات الضحايا، واعتبرت بمثابة تعاضى عن الإفلات من العقاب عن طريق توفير غطاء من العفو. وفي النقاشات حول إمكانية استعادة محتملة لقانون العفو في أوغندا يجب إجراء تحليل جندي لتقييم التبعات المحتملة للإجراءات المتصورة حول النساء والرجال والفتيات، مع الأخذ في الاعتبار حقوقهم/ن في الانتصاف الفعال، كما في التحقيقات.

وفيما يتعلق بالموضوع الحاسم بجبر الضرر للضحايا فان المؤسسة تصر على ان الضحايا، خصوصا النساء والفتيات، يجب ان ينخرطن في تصميم واناذ ومراقبة واتخاذ القرار في عمليات جبر الضرر في أوغندا. ويجب ان يكون تقييم الاذى شاملا وحساسا على المستوى الجندي؛ ويجب ان يُكفل، وبشكل حاسم، أن يكون جبر الضرر ذي قدرة تحويلية ويجب ألا يعيد النساء والفتيات إلى اوضاع متأصلة في التمييز و/أو تتسبب في عدم مساواة تسمح بوقوع عنف على أساس جندي.

إن ورشة بناء التراضي لقطاع القانون والنظام العدلي حول مسودة السياسة كان فرصة لضمان ان يتم التشاور مع منظمات المجتمع المدني والضحايا وان تضع افكارهم في الاعتبار. ولكن، ولأجل النظر في العديد من تبعات تبني منظور جندي في آليات العدالة الانتقالية، ندعو حكومة أوغندا ان تسخر هذه الساحة لاقتراح عملية مشورة مجدية وشفافة، وكفالة ان يظل الضحايا في موقع القلب في المبادرات القادمة.

موجود على الرابط http://www.vrwg.org/UVF/2013_Jan_UVF-Final-statement-on-Gender-and-TJ.pdf

تبدو الجهود المبذولة لتجميع الخيارات المختلفة للعدالة الانتقالية لضحايا الجرائم الاكثر خطورة، التي ارتكبت في أوغندا، قد تمخضت أخيرا عن بعض النتائج. ولكن اذا كان للجهود ان تقود إلى تغييرات ذات معنى فان هناك حاجة ماسة لتوخي الارادة السياسية والمشاورات المناسبة لذلك.

قاد قطاع القانون والنظام العدلي في اوغندا عملية تشكيل سياسة العدالة الوطنية الانتقالية. وقد تم اكمال المسودة الخاصة بذلك في مايو 2013 وهذا في حد ذاته يعاير أمرا يستحق الترحيب. وبينما جرى انعقاد "ورشة بناء التراضي"، لقطاع القانون والنظام العدلي في 21 مايو 2013 للتشاور مع اصحاب المصلحة والشأن حول مسودة السياسة فان من المؤمل ان يسجل هذا بداية عملية مشورة مجدية مع المجتمع المدني والضحايا.

ظلت مؤسسة ضحايا أوغندا تتابع هذه العملية بشكل وثيق. وشددت المؤسسة على أن أي استراتيجية للعدالة الانتقالية يجب ان تكون تكاملية وتتمركز حول الضحية؛ ويجب ان تحترم احتراماً كاملاً حقوق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر كمتطلب أساسي للوصول للحقيقة والعدالة والمحاسبة والمصالحة لضحايا النزاعات في أوغندا وللمجتمع ككل.

وجاء في تصريح لمؤسسة ضحايا أوغندا حول (الحاجة إلى سياسة شاملة للعدالة الوطنية الانتقالية تراعي الفوارق بين الجنسين في أوغندا)، (1) صدر في 29 يناير 2013 ، أصرت المؤسسة على الحاجة لتبني نهج حساس تجاه الجندر(نوع الجنس أو الفوارق بين الجنسين) في تصميم سياسة للعدالة الوطنية الانتقالية تعكس جرائم محددة ارتكبت على أساس الجسدية والجندر، وتكفل ان يكون الجندر عنصراً مركزياً في صياغة وتحديد جبر الاضرار. واذا لم يتم تناول العنف الجنسي بطريقة منسقة، تعكس درجة ومدى الفظاعات، فان العنف ضد النساء والفتيات سيستمر؛ وهذه فرصة لمخاطبة معاناة النساء.

ومن الامور الأساسية أن تضع كل الآليات التي قدمت في سياسة العدالة الانتقالية في اعتبارها الجرائم المستندة إلى الجندر، وتنتظر في الآثار العاجلة و في آثار المدى الطويل، على الافراد والمجموعات. وذكر بيان مؤسسة ضحايا أوغندا أن: " أي نهج جندي شامل في العدالة الانتقالية في أوغندا يتطلب، على الاقل، مكونات التعزيز المتبادل التالية:

* هذه الجرائم، بضررها وتبعاتها، وأبعادها الجندرية يجب النظر فيها ومجابهتها لكفالة تمثيل النطاق الكامل لعملية لتحويل البشر إلى ضحايا وان يتم جبر الضرر الكامل لما وقع من ضرر؛

* يجب على آليات العدالة الانتقالية تحديد التحديات المعينة التي تواجه ضحايا الجرائم ذات الأساس الجندي، بما في ذلك انشاء آليات وعمليات ذات حساسية جندرية"

وبالنظر إلى انه لم تسد آلية عدالة انتقالية محدّدة فإن مؤسسة ضحايا أوغندا لاحظت أنه يجب وضع منظور جندي داخل التيار الرئيسي لكل آلية نخضع للدراسة؛ ويجب ان يوضع الاعتبار لحقوق الضحايا وحاجاتهم واولوياتهم واهتماماتهم.

المنظمات المنضوية تحت لواء مجموعة حقوق الضحايا تشمل:

منظمة العفو الدولية، محامون بلا حدود، مركز العدالة والمصالحة، التحالف من اجل المحكمة الجنائية الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، حقوق الإنسان أولاً، مراقبة حقوق الإنسان، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الجمعية الدولية للدراسات النفسية، جستيا إت باكس، المؤسسة الطبية للعناية بضغط جراح التعذيب، برلمانيو النشاط العالمي، ريدريس، المبادرات النسائية للعدالة الجندرية، تحالف أوغندا بشأن المحكمة الجنائية الدولية، مجموعة عمل حقوق الضحايا، UVF، الجمعية الفرنسية من اجل السلام وحقوق الإنسان، SYCOVI



87 VAUXHALL WALK, LONDON SE11 5HJ

TEL: +44 (0)207 793 1777 FAX: +44 (0)207 793 1719

ريدريس تبدي خالص الإمتنان الي مؤسسة جون د. و كاثرين ت. ماك آرثر

نشرة مجموعة عمل حقوق الضحايا * العدد 22 * ربيع 2013